



The impact of monetary policy indicators on economic growth in Iraq for the period (2005-2022)

*أثر مؤشرات السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢).

** نجلاء سالم موسى

** أ. م. د. نصر حمود مزنان

Abstract

The current research aims to measure and analyze the impact of monetary policy indicators on the economic growth rate in Iraq during the period (2005-2022). To know the extent of the impact of monetary policy in maintaining the economic indicators through which economic growth occurs ,the research problem revolves around answering the following questions: Is there a relationship and a significant impact between monetary policy indicators and the economic growth rate? What are the effects of reducing and raising monetary policy indicators on the Iraqi economy? What are the expected results of the impact of monetary policy indicators on the Iraqi economy? The researcher was able to develop a hypothesis stating that: (Monetary policy indicators had an impact on the increase in the economic growth rate in Iraq) The researcher relied on the deductive and quantitative approach,

*بحث مستل

** جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد

so that (broad money supply M2) was an independent variable and economic growth (GDP) was a dependent variable, using the statistical analysis program (Eviews- 12). Toda Yamamoto's causality model was used to solve the problem of the study. The researcher reached the following most important results: Monetary policy indicators had no impact on economic growth (GDP) except for the broad money supply (M2) indicator which had a significant impact on economic growth (GDP). In a long-term, directly complementary relationship, due to the main common factor between them, which is oil revenues.

المستخلص

يهدف البحث الحالي إلى قياس وتحليل أثر مؤشرات السياسة النقدية في معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)، لمعرفة مدى تأثير السياسة النقدية في المحافظة على المؤشرات الاقتصادية التي من خلالها يحصل النمو الاقتصادي. وتتمحور مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية: هل هناك علاقة وتأثير معنوي بين مؤشرات السياسة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي؟ ما الآثار من تخفيض وارتفاع مؤشرات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي؟ ما النتائج المتوقعة حدوثها من تأثير مؤشرات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي؟ وتمكنت الباحثة من وضع فرضية مفادها: (أن مؤشرات السياسة النقدية كان لها أثر في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في العراق) واعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي والكمي فكان كل من (عرض النقد الواسع M2) متغير مستقل والنمو الاقتصادي (GDP) متغير تابع وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews- 12)، وقد استخدم نموذج سببية تودا ياماموتو لحل اشكالية الدراسة، وتوصلت الباحثة إلى أهم النتائج الآتية: أن مؤشرات السياسة النقدية لم يكن لها تأثير على النمو الاقتصادي (GDP) باستثناء مؤشر عرض النقد الواسع (M2) كان له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي (GDP) بعلاقة طردية تكاملية طويلة الأمد وذلك بسبب العامل الرئيسي المشترك بينهما هي الإيرادات النفطية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات السياسة النقدية (عرض النقد M2) والنمو الاقتصادي (GDP).

المقدمة (Introduction)

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية منذ آمد بعيد حيث كانت نقطة البداية للاهتمام بالسياسة النقدية بظهور الازمة الاقتصادية في اوربا في القرن التاسع عشر، لكونها سياسة ذات تأثير مباشر في النشاط الاقتصادي ولا يمكن ان نتجاهل دورها لانها تعتبر جزء من السياسات الاقتصادية المهمة التي تعمل على تحقيق الاهداف التي يسعى اليها مخطوط السياسات الاقتصادية في كل بلد باعتبارها إحدى إجراءات سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الحاصل ، ولم يعد التحكم في عرض النقود هدفها النهائي وانما اصبح تحقيق استقرار الاسعار والمساهمة في النمو الاقتصادي وتحسن وضع ميزان المدفوعات والحد من معدلات البطالة اهداف اساسية للسياسة النقدية مما يجعل الدول النامية تهتم بالسياسة النقدية بغرض تحقيق اهدافها الاقتصادية التي تحقق الاستقرار والتوازن.

مشكلة البحث (Research problem):

من الطبيعي أن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات المتعلقة بحركة المال ولكل مجتمع من المجتمعات لديه سياسة نقدية مستقلة التي تأخذ بنظر الاعتبار الحفاظ على حجم الاموال المتداولة وإتقاء خطر الوقوع في أزمة اقتصادية خاصة ضمن اقتصادها الوطني أو التهديدات الخارجية التي تضع الاقتصاد في حرج فعلى سبيل المثال ،أن العراق من الدول ذات الاقتصاد الريعي الذي يستند اقتصاده على واردات النفط الخام ولا تشكل الواردات الاخرى الا جزء يسير من الاقتصاد العراقي وأن أي هبوط من أسعار البترول يعني أن الاقتصاد يتعرض لأزمة وكذلك أن ارتفاع قيمة الدولار في الاسواق العالمية مقابل الدينار العراقي يهدد الاقتصاد أيضاً من هنا تأتي تساؤلات البحث؟

١- ماهي أسس رسم السياسة النقدية في العراق وتجنب المخاطر الاقتصادية؟

٢- هل أثرت السياسة النقدية على نمو الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٢)؟

أهمية البحث (Research importance): تتجلى أهمية البحث من خلال:

١- أهمية السياسة النقدية وتأثيرها العميق في الاقتصاد حيث تساهم في خلق بيئة اقتصادية مستقرة ومواتية للنمو والازدهار.

٢- تأتي اهميتها من خلال تنظيم السيولة المالية وتحفيز الاستثمارات من اجل دعم النمو الاقتصادي المستدام.

٣- تساهم في جذب المستثمرين ورؤوس الاموال نحو القطاعات الاقتصادية المستقرة والمربحة.

اهداف البحث (Research goals): يهدف البحث الحالي الى:

١- التعريف بالسياسة النقدية والدور الذي تلعبه في النظام الاقتصادي ومدى تحقيقها للنمو في مجالات الانتاج وارتفاع دخل الفرد.

٢- التعرف على مساهمة السياسة النقدية في المحافظة على المستويات الاقتصادية التي من خلالها يحصل النمو الاقتصادي.

٣- كيفية التعرف على تحقيق التوازن الداخلي للاقتصاد العراقي.

فرضية البحث (Research hypothesis):

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسة التي تنتهجها السلطة النقدية ومن خلال مؤشراتها كان لها اثراً في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال مده البحث.

حدود البحث (Research domain): يتحدد البحث الحالي.

١- الحدود المكانية دراسة السياسة النقدية في العراق .

٢- الحدود الزمانية تمثلت بالمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٢).

منهجية البحث (Research methodology): يطبق البحث الحالي منهجين رئيسيين:

١- المنهج الاستنباطي وهو المنهج الذي يعتمد المصادر والمراجع والرسائل والاطاريح التي تطرقت للسياسة النقدية وأهدافها ومبرراتها وأسسها النظرية من خلال التعريفات التي اوردتها تلك المصادر والنظريات المحددة للسياسة النقدية وأطرءها العامة.

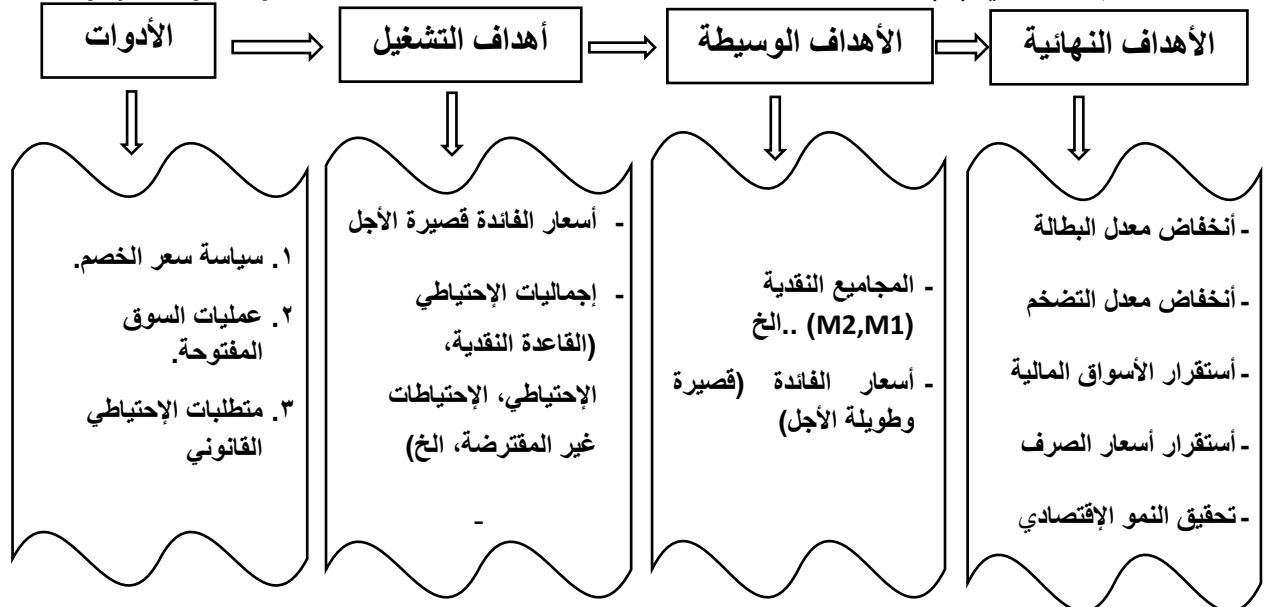
٢- المنهج الاستقرائي والتحليلي وهو المنهج الذي يعتمد على تحليل البيانات التي يضعها البحث من خلال بيانات السياسة النقدية لمدة الدراسة وأجراء استخراج النتائج الإحصائية المتمخضة عن السياسة النقدية ومدى أثرها في النمو الاقتصادي لكل سنة من مدة الدراسة.

المطلب الاول: الاطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي:

أولاً: مفهوم السياسة النقدية: السياسة النقدية في مفهومها الأساسي عبارة عن التحكم في عرض النقود وإدارته على النحو الذي يقتضيه تحقيق معدل النمو الحقيقي الأمثل مع المحافظة على استقرار الأسعار وبالتالي تكون السياسة النقدية نوعاً من أنواع الإدارة لحركة التوسع والانكماش في المعروض النقدي بحيث تمنع معدل النمو النقدي من الهبوط إلى مستوى قد يعوق النشاط الاقتصادي وكذلك مع التوسع إلى المستوى الذي قد ينشأ عنه ضغوط تضخمية (منال، ٢٠١٧: ٤٩١)، وتعرف على أنها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدم للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات المركزية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والانتاج والدخل (محمد، ٢٠٠٨: ٣٥٥). ويعرفها (George parented) على أنها مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف (الحلو، ٢٠١٠: ٥٩).

ثانياً: أهداف السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها المحافظة على حركة النقد وضبطه بالشكل الذي يحقق التنمية وقد وضع الكينزيون في ثلاثينيات القرن الماضي جملة من الأهداف إلا أن هذه الأهداف تطورت بتطور العصر بحيث أصبحت السياسة النقدية وأهدافها في مقدمة اهتمامات علماء الاقتصاد (لطي، ٢٠٠٢: ٤٠)، والرسم الآتي يوضح أهداف السياسة النقدية .

رسم توضيحي (1) أهداف السياسة النقدية وأدواتها Monetary policy objectives and tools



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على (Jagdish.2009;307)

ثالثاً: مؤشرات السياسة النقدية :

ان من اهم مؤشرات السياسة النقدية هو عرض النقد حيث يعتبر موضوع عرض النقد من الموضوعات الاقتصادية بالغة الأهمية التي حظيت باهتمام الكثيرين من المفكرين على المستوى النظري والتطبيقي ولذلك أحتل مكاناً مرموقاً في الأدبيات الاقتصادية وذلك بسبب الدور الذي يلعبه عرض النقد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تختلف في مدى تأثيرها في الاقتصاد الوطني كالدخل القومي National income وسعر الفائدة interest rate ومعدلات البطالة Unemployment rates والانتعاش الاقتصادي Economic recovery وكذلك المستوى العام للأسعار والتضخم، (علي، ٢٠١٥: ٦٢٣). ويعرف عرض النقد الواسع (M2) بأنه جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهو بذلك يعني العمل الذي يُوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي (عباس، ٢٠١٠: ٢٥) .

رابعا: مفهوم النمو الاقتصادي: economic growth: يمثل النمو الاقتصادي الزيادة النسبية في قيمة السلع والخدمات المكتسبة في الاقتصاد الوطني والتي يتم من خلالها تحقيق الأرباح للمؤسسات مما يعطيها دافعا لزيادة رأس مالها لغرض الاستثمار وخلق المزيد من فرص العمل والتوظيف كما يساهم في زيادة دخول المستهلكين وتحفيزهم على شراء المزيد من المنتجات والخدمات ومن ثم زيادة النشاط الاقتصادي والحركة الاقتصادية والتسويقية (اسماعيل وآخرون، ٢٠٢٢: ٣). ويعرف النمو الاقتصادي على أنه المعايير الأساسية التي يمكن تقدير التنمية على أساسها والنمو الذي يتم بين فترة وأخرى يدل على ازدياد متوسط استهلاك الفرد خلال الزمن وينبغي أن يكون هذا الازدياد مستمرا ومتواصلا وفقاً لرغبات السكان (محمد، ٢٠١٦: ٤٨). أو هو معدل نمو الناتج في الاقتصاد بأكمله ونمو الناتج هو معدل نمو لكل شخص في الاقتصاد وأن نصيب الفرد من الناتج يعتبر أحد مقاييس الرفاهية الاقتصادية لكن إذا كان عدد سكان Population بلد ينمو Growing بنفس معدل نمو الناتج فأن نصيب الفرد من الناتج لا ينمو، لأن نمو الناتج هو ببساطة مواكبة النمو السكاني Karl (E, others, 2016; 162).

المطلب الثاني: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢):

أولاً: واقع السياسة النقدية وتطور مؤشر عرض النقد الواسع (M2): اتسمت السياسة النقدية في العراق بموجب القانون الجديد للبنك المركزي (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق من حيث الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية ومن حيث الأهداف، ابتداءً من هدف كبح جماح التضخم واستقرار الأسعار إلى المحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولاً إلى هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإتاحة فرص العمل مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي لكي يصبح (عملة وطنية جاذبة) وبنفس الوقت الحد من ظاهرة الدولار (ثرياً، ٢٠١٠: ٦).

١-تطور مؤشر عرض النقد الواسع (M2) في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢). يعد مؤشر عرض النقد الواسع من أهم المؤشرات الرئيسية للسياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في النظام المالي وتنظيم النشاط الاقتصادي حيث يشير هذا المؤشر إلى الكمية الإجمالية للنقد المتاحة في الاقتصاد.

أ-تطور عرض النقد (M2) في العراق خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١١): تشير بيانات جدول (١) إن عرض النقد الواسع كان متميزاً بين الارتفاع والانخفاض فقد ارتفع من (١٤٦٨٤٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) إلى (٢١٠٨٠٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) وبمعدل تغير سنوي بلغ (٤٣.٥%)، بسبب ما حققته السياسة النقدية التي أعتمدها البنك المركزي العراقي في التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار وصولاً إلى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وذلك بعده حصوله على استقلالية بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤)، ثم أخذ بالتزايد المستمر ليصل إلى (٧٢١٨٠٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠١١) وبمعدل تغير سنوي بلغ (١٩.٥%)، وبالرغم من انخفاض الإيرادات النفطية في عام (٢٠٠٩) فقد أستمّر بالارتفاع نتيجة ما حققته السياسة النقدية للبنك المركزي من بناء احتياطات قوية بالعملة الأجنبية والتي أدت إلى بناء مرتكزات قوية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الخارجي.

ب-تطور عرض النقد (M2) في العراق خلال المدة (٢٠١٢-٢٠١٥):

أما في الاعوام (٢٠١٢-٢٠١٣) أخذ عرض النقد الواسع ينمو بمعدلات أقل من السابق حيث نلاحظ إن نسبة الزيادة في عرض النقد لعام (٢٠١٢) كانت فقط (٤.٥%) على الرغم من ارتفاع العائدات النفطية لكن يرجع السبب الرئيسي في هذا التراجع هو بسبب تحقق حالة

الاستقرار النقدي وأنتقاء الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي لهذا العام والذي اتضح من خلال معامل الاستقرار النقدي الذي كان مساوياً (١) أي أن الزيادة الحاصلة في السيولة المحلية تقابلها زيادة موفقة في الناتج المحلي الحقيقي عدداً نشاط قطاع النفط (البنك المركزي، ٢٠١٢: ١٨)، أما عام (٢٠١٣) فقد حقق عرض النقد نسبة زيادة أعلى بلغت (١٦.١%) عن العام السابق، بسبب ارتفاع رصيد احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط العالمي إلى ما يقارب (١٢٥) دولار/ للبرميل، أما بالنسبة للمدة (٢٠١٤-٢٠١٥) فقد بلغ عرض النقد (٩٠٧٢٨٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠١٤) وبمعدل تغير سنوي منخفض بلغ (٣.٤%)، بسبب الأثر الانكماشى للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية كان لها دوراً واضحاً في انخفاض عرض النقد نتيجة الانخفاض الحاد والاستثنائي الذي شهدته أسعار النفط في الاسواق العالمية (البنك المركزي، ٢٠١٤: ٣١)، ثم تراجع عرض النقد إلى (٨٢٥٩٥٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠١٥) وبمعدل تغير سنوي سالب (٨.٩%-) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام عالمياً.

تتطور عرض النقد (M2) في العراق خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٢٢): ثم شهد عرض النقد الواسع تحسناً وتطوراً ملحوظاً للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٢) حيث بلغ (٨٨٠٨٢٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل تغير سنوي بلغ (٦.٦%)، بسبب قيام البنك المركزي ببعض الاجراءات الهادفة من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي رغم الظروف الصعبة والتحديات المتمثلة بالأزمة المالية الناجمة عن الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الاسواق العالمية، ثم أخذ بالتزايد المستمر حتى عام (٢٠٢٠) وبالرغم من الازمة الصحية التي ضربت العالم جراء وباء (Covid-19) والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط العالمي إلا إن نمو عرض النقد الواسع لم يتأثر حيث بلغ (١١٩٩٠٦٠٠٠) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (١٥.٩%)، وأن سبب زيادة عرض النقد لهذا العام هو صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي وصافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والودائع الأخرى أذ ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (١٠٢٠٦٩) مليار دينار نهاية عام (٢٠١٩) إلى (١٠٤٨١٤) مليار دينار نهاية عام (٢٠٢٠) (البنك المركزي، ٢٠٢٠: ٢٤)، ثم استمر بالزيادة ليصل إلى (١٦٨٢٩١٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٢٢) وبمعدل تغير سنوي بلغ (٢٠.٣%)، بسبب تحسن الوضع الاقتصادي وانتعاشه نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط الخام بعد انتهاء الجائحة.

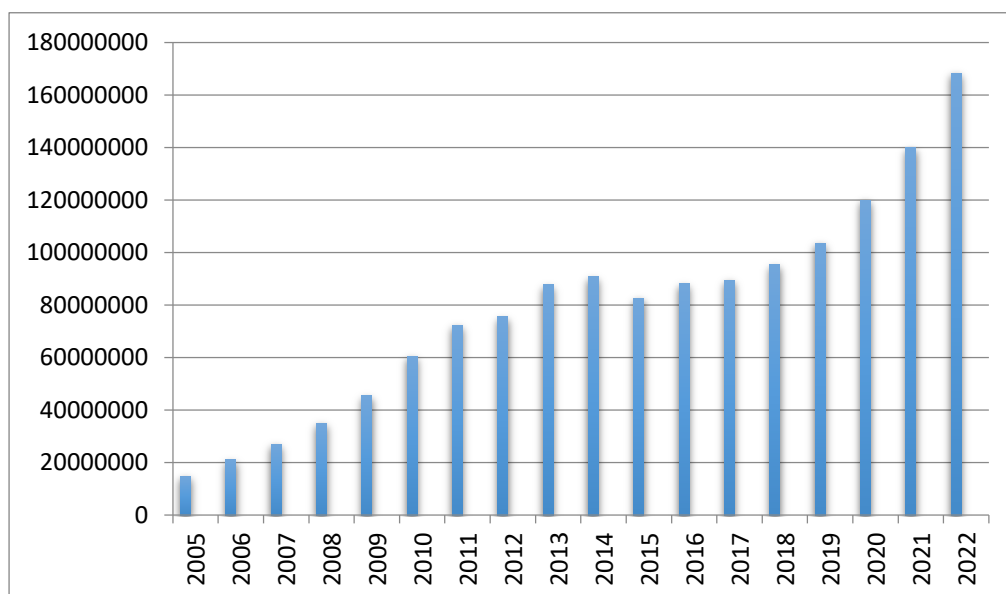
ونلاحظ أن مكونات عرض النقد أصبحت معتمدة على ما يجنيه الاقتصاد من إيرادات بالنقد الأجنبي جراء تصدير النفط الخام أذ أن هناك تناسقاً وعلاقة طردية ما بين مسار تطور الإيرادات النفطية وعرض النقد ونلاحظ هناك تذبذباً واضحاً في معدلات التغير السنوي لعرض النقد بسبب تذبذب الإيرادات النفطية.

جدول (١) تطور عرض النقد الواسع (M2) في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) (مليون دينار)

السنوات	عرض النقد الواسع (M2)	معدل التغير السنوي (%) (٢)
٢٠٠٥	١٤٦٨٤٠٠٠	—
٢٠٠٦	٢١٠٨٠٠٠٠	٤٣.٥
٢٠٠٧	٢٦٩٥٦٠٠٠	٢٧.٨
٢٠٠٨	٣٤٩٢٠٠٠٠	٢٩.٥
٢٠٠٩	٤٥٤٣٨٠٠٠	٣٠.١
٢٠١٠	٦٠٣٨٦٠٠٠	٣٢.٨
٢٠١١	٧٢١٨٠٠٠٠	١٩.٥
٢٠١٢	٧٥٤٦٦٠٠٠	٤.٥
٢٠١٣	٨٧٦٧٩٠٠٠	١٦.١
٢٠١٤	٩٠٧٢٨٠٠٠	٣.٤
٢٠١٥	٨٢٥٩٥٠٠٠	-٨.٩
٢٠١٦	٨٨٠٨٢٠٠٠	٦.٦
٢٠١٧	٨٩٤٤١٠٠٠	١.٥
٢٠١٨	٩٥٣٩١٠٠٠	٦.٦
٢٠١٩	١٠٣٤٤١٠٠٠	٨.٤
٢٠٢٠	١١٩٩٠٦٠٠٠	١٥.٩
٢٠٢١	١٣٩٨٨٦٠٠٠	١٦.٦
٢٠٢٢	١٦٨٢٩١٠٠٠	٢٠.٣

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على.

- العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٠٥).
- العمود (٢) تم احتساب معدل التغير السنوي.



شكل (١) تطور عرض النقد الواسع (M2) في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٥).

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على جدول (١).

٢- العلاقة بين عرض النقد الواسع (M2) والنمو الاقتصادي (GDP) في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٥)

يرتبط عرض النقد الواسع مع النمو الاقتصادي بعلاقة طردية يعني كل زيادة أو انخفاض بعرض النقد يؤثر على النمو الاقتصادي وأن الناتج المحلي الإجمالي هو أحد المؤشرات المهمة لعملية النمو والتطور الاقتصادي بشكل عام، والذي يعكس لنا قدرة السياسة النقدية للبنك المركزي في دعم وتحفيز وتطور النمو الاقتصادي عن طريق دعم القطاعات الانتاجية داخل الاقتصاد العراقي.

تشير بيانات جدول (٢) إن نسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٢٣.٨٠%) في عام (٢٠٠٥)، ثم انخفضت إلى (٢٢.٠٥%) في عام (٢٠٠٦) بسبب الانخفاض في حجم الودائع لدى المصارف التجارية، أما في عام (٢٠٠٧) فقد ارتفعت إلى (٢٤.١٨%) وتشير هذه الزيادة إلى زيادة حجم الودائع لدى المصارف التجارية حيث سجلت

رصيد مقداره (١٠٥٩٨) بليون دينار وكذلك إلى زيادة حجم الايداعات من قبل القطاع الخاص التي سجلت رصيد مقداره (٨٠٤١) بليون دينار، لكن انخفضت إلى (٢٢.٢٣%) في عام (٢٠٠٨)، ثم عادت بالارتفاع خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٠) حيث بلغت (٣٤.٧٨%)، (٣٦.١٣%) على التوالي، مما يعكس قدرة وكفاءة وفعالية إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي في دعم وتحفيز الناتج المحلي الإجمالي من خلال ادارة وتنظيم عرض النقد بغية الحفاظ على الاستقرار النقدي المنشود والذي تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في البلد والمتمثلة بالمحافظة على استقرار معدلات التضخم. وأخذت بالانخفاض حتى عام (٢٠١٢) لتصل إلى (٢٩.٦٨%) بسبب حرص البنك المركزي ووفقاً لسياسة النقدية على تحقيق اكبر قدر ممكن من احتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد وحماية سعر الصرف من جهة وحفز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، لكن عاودت الارتفاع إلى (٣٢.٠٤%) في عام (٢٠١٣) واستمرت بالارتفاع حتى عام (٢٠١٦) لتسجل (٤٣.٢٠%)، وهذا الارتفاع يعكس لنا قدرة السياسة النقدية للبنك المركزي في تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي من خلال دعم وتحفيز الطاقات الانتاجية في الاقتصاد العراقي، وأما المدة (٢٠١٧-٢٠١٨) فقد شهدت انخفاضاً لتصل إلى (٣٩.٥٧%)، (٣٧.٩٩) بسبب انخفاض اسعار النفط الخام مما أثر على النشاط الاقتصادي وكذلك الى تدهور الاوضاع الامنية التي شهدتها البلاد خلال الفترة السابقة مما أدى الى سحب المودعين ودائعهم من المصارف بسبب خوفهم من التقلبات الاقتصادية والامنية، ثم عادت بالارتفاع لتسجل لها أعلى نسبة بلغت (٦٠.٣٢%) في عام (٢٠٢٠)، يعكس لنا نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي ومن خلال مجموعة من الاجراءات التي عمل عليها في معالجة أسباب الركود وتلافي حدوث الارتفاع في معدلات التضخم من خلال العديد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية الهادفة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق تعزيز السيولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أثر هذا بشكل ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

أما عامي (٢٠٢١-٢٠٢٢) فقد انخفضت إلى (٤٦.٤٥%)، (٤٣.٩٣%)، بسبب انخفاض حجم الودائع في الوقت الذي ترتفع فيه العملة خارج البنوك بشكل مستمر على حساب مساهمة الودائع الجارية أم الاخرى نتيجة اتباع المصارف سياسات غير جادة في جذب الودائع وهذا يحتاج إلى قيام البنك المركزي باتباع بعض السياسات والاجراءات التي تحفز المصارف على التوجه نحو جذب الودائع والسيطرة على الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي التي تحد من كفاءة وفاعليته السياسة النقدية أثناء الازمات.

جدول (٢) مؤشر عرض النقد (M2) إلى (GDP) في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٥)
(مليون دينار)

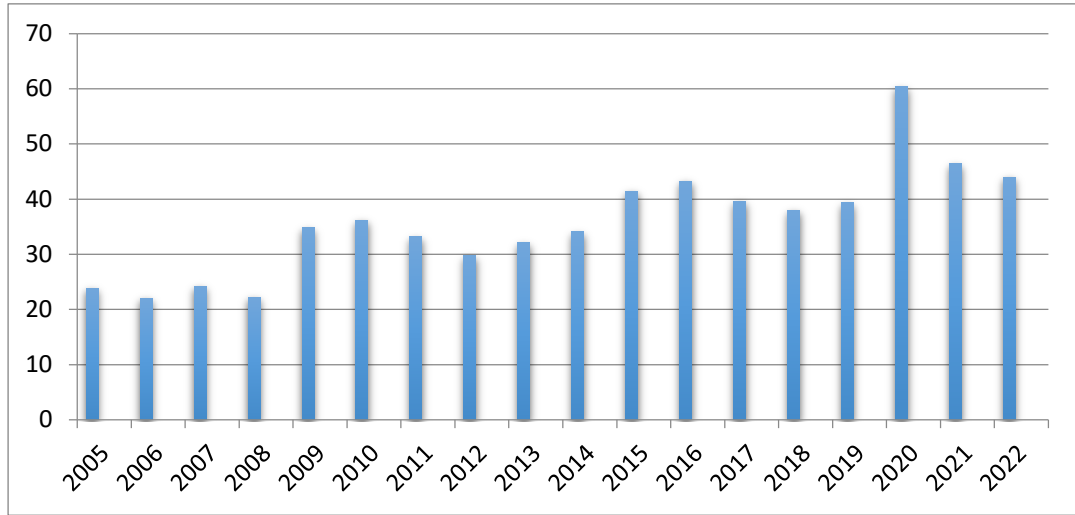
السنوات	عرض النقد (M2)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة عرض النقد M2 إلى (GDP) %
٢٠٠٥	١٤٦٨٤٠٠٠	٦١٦٧٣٤٨٩	٢٣.٨٠
٢٠٠٦	٢١٠٨٠٠٠٠	٩٥٥٨٧٩٥٤	٢٢.٠٥
٢٠٠٧	٢٦٩٥٦٠٠٠	١١١٤٥٥٨١٣	٢٤.١٨
٢٠٠٨	٣٤٩٢٠٠٠٠	١٥٧٠٢٦٠٦٢	٢٢.٢٣
٢٠٠٩	٤٥٤٣٨٠٠٠	١٣٠٦٤٢١٨٧	٣٤.٧٨
٢٠١٠	٦٠٣٨٦٠٠٠	١٦٧٠٩٣٢٠٤	٣٦.١٣
٢٠١١	٧٢١٨٠٠٠٠	٢١٧٣٢٧١٠٧	٣٣.٢١
٢٠١٢	٧٥٤٦٦٠٠٠	٢٥٤٢٢٥٤٩٠	٢٩.٦٨
٢٠١٣	٨٧٦٧٩٠٠٠	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٣٢.٠٤
٢٠١٤	٩٠٧٢٨٠٠٠	٢٦٦٤٢٠٣٨٤	٣٤.٠٥
٢٠١٥	٨٢٥٩٥٠٠٠	١٩٩٧١٥٦٩٩	٤١.٣٥
٢٠١٦	٨٨٠٨٢٠٠٠	٢٠٣٨٦٩٨٣٢	٤٣.٢٠
٢٠١٧	٨٩٤٤١٠٠٠	٢٢٥٩٩٥١٧٩	٣٩.٥٧
٢٠١٨	٩٥٣٩١٠٠٠	٢٥١٠٦٤٤٧٩	٣٧.٩٩
٢٠١٩	١٠٣٤٤١٠٠٠	٢٦٢٩١٧١٥٠	٣٩.٣٤
٢٠٢٠	١١٩٩٠٦٠٠٠	١٩٨٧٧٤٣٢٥	٦٠.٣٢
٢٠٢١	١٣٩٨٨٦٠٠٠	٣٠١١٥٢٨١٨	٤٦.٤٥
٢٠٢٢	١٦٨٢٩١٠٠٠	٣٨٣٠٦٤١٥٢	٤٣.٩٣

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على.

- العمود (٢-١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، للسنوات، (٢٠٢٢-٢٠٠٥).

- العمود (٣) تم أحسابه وفق المعادلة الآتية: نسبة عرض النقد إلى GDP = $100 \times$

$$\frac{\text{عرض النقد}}{\text{GDP}}$$



- شكل (٢) مؤشر عرض النقد M2 إلى GDP في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٥)

- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على جدول (٢).

المطلب الثالث: قياس وتحليل أثر مؤشرات السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في العراق لغاية (٢٠٢٢)

١- وصف وصياغة النموذج القياسي:

جدول (٣) متغيرات النموذج القياسي والرموز الخاصة به

المتغير باللغة العربية	المتغير باللغة الانكليزية	رمزه	نوعه
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP	تابع
عرض النقد M2	Money Supply	MS	مستقل

المصدر: من إعداد الباحثة.

٢- العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفق للنظرية الاقتصادية:

١- عرض النقد (M2): أن العلاقة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي (GDP) هي

علاقة ايجابية (طرديّة) تكاملية اي تكامل مشترك وفق منطق النظرية الاقتصادية ، اي

بمعنى اذا زاد عرض النقد بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنفس المقدار.

$$Gdp = a + b_1 M_2$$

حيث ان:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع).

a: الحد الثابت للمعلمة.

b₁: الميل الحدي لمعلمة المتغير المستقل.

M₂: عرض النقد .

٣- تحليل وتقدير نتائج اختبار النموذج القياسي.

١- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution:

جدول (٤) نتائج (Jarque-Bera) لإختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج

المتغير	P.value	النتيجة
GDP	٠.٩٧٥	يتبع التوزيع الطبيعي
M2	٠.٨٦٠	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews 12)

٢- نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stability):

جدول (٥)

Null Hypothesis: D(M,2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0000	-8.075960	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.533204		1% level	Test critical values:

	-2.906210		5% level	
	-2.590628		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(M,3)				
Method: Least Squares				
Date: 05/26/24 Time: 21:24				
Sample (adjusted): 2005Q4 2022Q1				
Included observations: 66 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.075960	0.124994	-1.009450	D(M(-1),2)
0.4375	0.781384	107700.2	84155.24	C
0.000000	Mean dependent var		0.504725	R-squared
1227881	S.D. dependent var		0.496986	Adjusted R-squared
30.22217	Akaike info criterion		870855.4	S.E. of regression
30.28853	Schwarz criterion		4.85E+13	Sum squared resid
30.24839	Hannan-Quinn criter.		-995.3317	Log likelihood
2.000180	Durbin-Watson stat		65.22112	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: نتائج برنامج (Eviews 12)

نلاحظ من خلال جدول (٥) إن المتغير المستقل (M2) قد استقر عند الفرق الثاني (2) وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (١%).

جدول (٦)

Null Hypothesis: D(GDPN) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0182	-2.370686	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-2.599934	1% level	Test	critical values:
	-1.945745	5% level		
	-1.613633	10% level		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDPN,2)				
Method: Least Squares				
Date: 05/26/24 Time: 21:19				
Sample (adjusted): 2005Q3 2022Q1				
Included observations: 67 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0207	-2.370686	0.073690	-0.174695	D(GDPN(-1))
179092.8	Mean dependent var		0.077892	R-squared
7195448.	S.D. dependent var		0.077892	Adjusted R-squared
34.34952	Akaike info criterion		6909533.	S.E. of regression
34.38242	Schwarz criterion		3.15E+15	Sum squared

			resid
34.36254	Hannan-Quinn criter.	-1149.709	Log likelihood
		1.824282	Durbin-Watson stat

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 12)

نلاحظ من خلال جدول (٦) إن المتغير التابع (GDP) قد استقر عند الفرق الأول (1) وبدون قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (١%).

٣- نتائج اختبار سببية تودا ياماموتو Toda-Yamamoto Causality

جدول (٧) نتائج اختبار Toda-Yamamoto Causality

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 05/26/24 Time: 21:37			
Sample: 2005Q1 2022Q4			
Included observations: 67			
Dependent variable: ER			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0057	2	10.33849	GDPN
0.4736	2	1.494951	IR
0.0002	2	16.76825	M
---	5		All
Dependent variable: GDPN			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.5203	2	1.306638	ER
0.9978	2	0.004394	IR
0.0010	2	13.76491	M
0.0088	6	17.14312	All
Dependent variable: IR			

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0171	2	8.138044	ER
0.8089	2	0.424068	GDPN
0.1107	2	4.402601	M
0.0038	6	19.22433	All
Dependent variable: M			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.5713	2	1.119695	ER
0.3643	2	2.019427	GDPN
0.3913	2	1.876503	IR
---	5		All
Test statistics not available for lag coefficients with restrictions			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 12)

بينت نتائج اختبار السببية أن قيمة P.value ظهرت بمقدار (٠.٠٠١) للمتغير المستقل (M2) وهي أقل من (٠.٠٥) أي أنها معنوية وهذا يدل على أن عرض النقد الواسع يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)، ويعود السبب لذلك إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقد الواسع والناتج المحلي الإجمالي نتيجة تأثرهما بحجم الإيرادات النفطية، وبما أن قيمة P.value لعرض النقد الواسع كانت (٠.٠٠١) وهي أقل من (٠.٠٥) أذا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.

الاستنتاجات والتوصيات:

١- أن الاقتصاد العراقي مرتتهن بعدة عوامل أبرزها أسعار البترول في الاسواق العالمية باعتبار أن العراق يعتمد على تصدير البترول كأساس اقتصادي وبالتالي تعرض الاقتصاد إلى أزمة خلال الأعوام (٢٠١٤) ، (٢٠٢٠) مما أدى إلى انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

٢- جاء تأثير معدل عرض النقد الواسع (M2) خلال المدة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٢) بأشكال مختلفة ارتبط أساساً بعوامل اقتصادية وأخرى أمنية فما حققت الإيرادات النفطية شكلت عاملاً أساسياً في كمية عرض النقد في الاقتصاد العراقي.

- ٣- بينت نتائج استقراره السلاسل الزمنية أن المتغير المستقل (M2) استقر عند الفرق الثاني I(2)، واستقر المتغير التابع (GDP) عند الفرق الأول I(1).
- ٤- بينت نتائج اختبار السببية أن المتغير المستقل عرض النقد الواسع (M2) فقد ظهر بمقدار (٠.٠٠١) وهو أقل من (٠.٠٥) وهذا يعني له تأثير معنوي على المتغير التابع (GDP) وذلك لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل نتيجة تأثيرهما بحجم الإيرادات النفطية.
- التوصيات:

- ١- السعي المتواصل للسياسة النقدية لتحقيق أهدافها في المحافظة على الاستقرار للمستوى العام للأسعار عبر الاستقرار النقدي والمالي والإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة في الاقتصاد.
- ٢- أن تتولى السياسة النقدية برامج إعادة هيكلة وتنظيم المصارف الحكومية وغير الحكومية ومهمة تكيف أوضاع المصارف المتخصصة (كالمصرف الصناعي، الزراعي، العقاري)، لتأخذ على عاتقها مهام منح القروض الميسرة إلى القطاع الخاص وذلك من أجل نجاح برامج النمو والتنمية الاقتصادية.
- ٣- دعم النشاط الاستثماري الخاص في العراق من خلال منحة المزايا المالية والاقتصادية عن طريق تفعيل القوانين والأنظمة والتعليمات السائدة مما سوف يضيف تحسينات تخدم المناخ الاستثماري الخاص في العراق.
- ٤- على السياسة النقدية دعم الاقتصاد العراقي وذلك من خلال رفع معدلات الاستثمار على جانب الاستهلاك مع الأخذ بنظر الاعتبار تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى لرفع ميزانية الدولة مثل (السياحة، الصناعة، التجارة) وغيرها.

المصادر:

أولاً: الكتب العربية:

- ١ - طاقة، محمد، وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلّي، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٨.
- ٢ - بوخاري، لعلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، بيروت، لبنان، مكتبة حسن العصرية، ط١، ٢٠١٠.
- ٣ - لطفي، عامر، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا، دمشق، ط١، ٢٠٠٢.

٤-الدعمي، عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية، عمان، الاردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٠.

٥-المقداد ، محمد رفعت، التنمية البشرية والاقتصادية ، جامعة دمشق ، ط١، (٢٠١٦).

ثانياً: المجلات والدوريات:

١- محمد، منال جابر مرسي، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)، جامعة سوهاج، كلية التجارة،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،المجلد٤٧، العدد٢٠١٧،٤.

٢- الخزرجي، ثريا، السياسات النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث والعشرون، ٢٠١٠.

٣- اليسانى، علي عبدالله، دراسة اقتصادية لقياس اثر عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي في اليمن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠١٥.

ثالثاً: التقارير والنشرات المحلية والدولية:

١- محمد، اسماعيل وآخرون، دراسات اقتصادية، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي،ابوظبي، الامارات العربية المتحدة،العدد ١٠٦، ٢٠٢٢.

٢- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية (٢٠٢٢-٢٠٠٥).

٣- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام، (٢٠٢٢-٢٠٠٥).

Books

- 1- Handa, Jagaish; Monetary Economics, Is professor of Economics at McGill University in Canada; Taylor& Francis Group London and NEW YORK; 2 and edition, 2009.

2- Karl E. Case, Ray C. Fair, Sharon M. Oster, Principles of Macroeconomics, British Library , Global Edition , thirteenth; 2016.